مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الاقتصاد العربي والنفط
اسم الكاتب: د. نزار قنوع، د. هيثم سطايحي، لؤي صيوح.
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4065
تاريخ الاسترداد: 2026/04/17 22:12 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (3)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (29) No. (3) 2007

الاقتصاد العربي والنفط

الدكتور نزار قنوع*
الدكتور هيثم سطايحي**
لؤي صيوح ***

(تاريخ الإيداع 9 / 4 / 2007. قُبِل للنشر في 2007/6/28)

□ الملخّص □

سوف نتناول في هذا البحث تنامي دور القطاع النفطي في الاقتصاد العربي منذ منتصف السبعينيات وأسباب ضعف الاقتصاد العربي، والتحديات التي تواجهها الاقتصادات العربية، لاسيما بعد احتلال العراق وسرقة ثرواته الباطنية، وطرح مشروع الشرق الأوسط الكبير. واعتماد معظم هذه الاقتصادات على القطاع الخارجي، وارتباطها العضوي مع السوق العالمية وتكاملها الدولي في حقول الإنتاج والتبادل والاستثمار والتكنولوجيا وذلك على حساب التكامل العربي:

إذ لا بد من التصدي لهذه التحديات بعقلانية وتفاعل مثمر لتقليل أضرارها وتعظيم منافعها وتفعيل دور الجامعة العربية من خلال تطوير النظام الاقتصادي العربي، وإعطاء النفط الدور الإيجابي في تحقيق الإنجازات التي تتلائم مع القدرات العربية. والتقدم خطوة خطوة للوصول إلى السوق العربية المشتركة المرجوة.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد العربي– النفط العربي

* أستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط . كلية الاقتصاد – جامعة تشرين . اللاذقية . سورية.
** أستاذ في كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق– دمشق – سورية.
*** طالب دكتوراه في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد . جامعة تشرين . اللاذقية . سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (3)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (29) No. (3) 2007

Oil and Arab Economy

Dr. Nizar Kaanoua*
Dr. Hayhtham Satayhi**
Louy Sayyouh***

(Received 9 / 4 / 2007. Accepted 28/6/2007)

□ ABSTRACT □

We will deal in this research with some major issues regarding the increasing role of oil sector in the Arab Economy since the mid seventieth and the main reasons of its weakness. The challenges facing our economies especially after the occupation of Iraq, stealing its fortunes and presenting the broad middle East project. Thje paper also takes into consideration how many Arab economies are deeply related and relied on foreign sector, and how well they connect with the international market in different fields (production, trade, investment, technology) preferring the international integration to the Arabic one.

It is important to realize how much the rational thinking and dealing with these challenges is important to minimize the damages and to increase the benefits. Arab league needs to have an active role developing the Arab economy, giving the oil its positive role and moving forward to build common Arab market.

Keywords: Arab oil, Arab Economy.

*Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
**Professor, Faculty of Political Sciences, Damascus University, Damascus, Syria.
***Ph. D. Student, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

المقدمة:

إن عالم اليوم تحكمه معادلات القوة ومنطقها والاعتماد الدولي المتبادل، ولجوء القوى الكبرى إلى التكتل لحماية مصالحها، وهذا يفرض التكامل الاقتصادي العربي بديلاً حتمياً وحقيقة تاريخية لمواجهة هذه التحديات بعقلانية، وتفاعل مثمر للتقليل من أضرارها وتعظيم منافعها في عالم اليوم. التي تزول فيه الحواجز أمام تجارة السلع والخدمات وانتقال الأموال، كما تواجه المنطقة العربية تحديات المشروعات البديلة للسوق العربية المشتركة، وأهمية دور النفط في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي باعتباره من أهم المتغيرات في تأثيره على الدول المنتجة وغير المنتجة له.

والدعوة إلى الإصلاح والتغيير في السلوك والنهج الاقتصادي العربي لكي لا يبقى المستقبل الاقتصادي العربي في مهب الريح ويكون العرب أول الخاسرين.

أهمية البحث:

1. تنبع أهمية هذا البحث من أهمية النفط العربي، حيث يعول عليه القيام بدور مهم وأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية. وأن خسارة هذا العامل وتعرضه للسيطرة والسرقة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات والاحتلال المباشر للأرض العربية. سيؤدي إلى خلل بنيوي في تركيبة الاقتصاد العربي المعاصر.
2. توجد مقالات وأبحاث عديدة تناولت الموضوع من جوانب مختلفة، ولكن الأهمية هنا من حيث حداثة الأحداث التي تعرض لها الاقتصاد العربي من نهب وسلب لثرواته ومحاولة وضع حد لهذه الانتهاكات المستمرة من خلال دور عربي فاعل ومنسجم وحاسم.
3. إبراز دور الجامعة العربية إذا فُعِّلت بالشكل المطلوب كعامل حاسم للنهوض بالاقتصاد العربي.

أهداف البحث:

1. دراسة الصعوبات والمعوقات التي يعاني منها الاقتصاد العربي.
2. دراسة دور النفط في الاقتصاد العربي وأثره على التنمية الاقتصادية العربية.
3. دراسة معوقات الاقتصاد العربي كاقتصاد واحد والحد من استنزافه من قبل القوى العالمية المهيمنة.

فروض البحث:

1. إن استنزاف النفط العربي وسرقته من قبل القوى المهيمنة له آثار سلبية وخطيرة على بنية الاقتصاد العربي وخططه التنموية.

2. إن الاقتصادات العربية المتباعدة والغير متكاملة أسهمت بشكل مباشر في انعدام الاستقرار الاقتصادي في معظم البلدان العربية.

منهجية البحث:

1. المنهج الوصفي والمنهج التاريخي التحليلي من أجل دراسة وتحليل ظاهرة الطفرة النفطية العربية، وبيان دورها الإيجابي على اقتصاد الدول العربية.
2. دراسة وتحليل دور النفط في الاقتصاد العربي الذي يمثل مجموعة من الاقتصادات.

إشكالية البحث:

في ظل الانفتاح على الأسواق العالمية، وزيادة حدة المنافسة التجارية، ورغم كل الاتفاقيات التي وقعت. ووجود عدد كبير من التشريعات والقوانين في إطار جامعة الدول العربية لا يزال التعاون الاقتصادي العربي لا يرقى إلى مستوى الطموح في ظل النظام الاقتصادي العالمي والتكتلات الاقتصادية العملاقة، وخصوصاً بين الدول العربية المنتجة للنفط والمستهلكة له، وما مدى تأثير ذلك على التنمية العربية ،في ظل احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ونهب ثرواته الباطنية.

الاقتصاد العربي:

إن المقصود بالاقتصاد العربي لا يعني أن هناك اقتصاداً عربياً على غرار بعض الاقتصادات الأخرى، كالاقتصاد الصيني أو الروسي، وإنما المقصود معنى ينطلق من مبدأ وحدوي عروبي إذا كان المبتغى هو الوصول إلى تأليف كيان واحد في هذا الجزء من العالم.على الرغم من توافر كل مقومات الكيان العربي الواحد (اللغة، التاريخ المشترك، الموقع الجغرافي). وبهذا المعنى نطرح الفكرة أو المفهوم، وليس أن هناك اقتصاداً عربياً شاملاً متراصاً جنباً إلى جنب. إما بالتوازي أحياناً أو بالتقاطع أحياناً.

حيث شهد العالم العربي منذ منتصف السبعينيات وبعد تنامي دور القطاع النفطي في الاقتصاد العربي أوضاعاً وممارسات خطرة تمثلت في التهافت الاستهلاكي وزيادة الاعتماد على القيم المادية المستوردة التي حرفت مسيرة التنمية الحقيقية، كما واجه تحديات جديدة كان أخطرها استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة وازدياد التفاوت التنموي والدخلي والاختلال الهيكلي وتخلخل التوازنات الاجتماعية وظهور بوادر الاسترخاء في بناء القدرة الذاتية العربية، أدى كل ذلك إلى اعتماد معظم الاقتصادات العربية على القطاع الخارجي وارتباطها العضوي مع السوق العالمية وتكاملها الدولي في حقول الإنتاج والتبادل والاستثمار والتكنولوجيا، وذلك على حساب التكامل العربي.[1]

إن هذه التحديات التي تواجهها الاقتصادات العربية عديدة، ولابد من التصدي لها بعقلانية وتفاعل مثمر لتقليل أضرارها وتعظيم منافعها في عالم يتجه نحو الكوكبة وتزول فيه الحواجز أمام تجارة السلع والخدمات وانتقال الأموال، كما تواجهه المنطقة العربية تحديات المشروعات البديلة كالشرق أوسطية والمتوسطية، وهما صيغتان لاحتواء المنطقة وتشكيلها وفقاً لمصالح القوى الفاعلة فيها.

وكان آخرها احتلال العراق وسرقة ثرواته الباطنية، وطرح مشروع الشرق الأوسط الكبير من أجل تهميش العرب وإلغاء دورهم الحضاري. حيث تصنف الأقطار العربية مع انتمائها القومي والحضاري الموحد إلى مجموعة البلدان النامية بكل مشاكلها ومصاعبها وطموحاتها. لذلك فإن التعامل مع الأقطار العربية كمجموعة اقتصادية واحدة لا يخفى حقيقة التفاوت بين هذه الأقطار بالنسبة إلى مستويات النمو والتطور ومراحله، والمنجزات الإنمائية، وتباين الأنظمة والظروف وحجم الموارد ونمط تخصيصها والثقل الاقتصادي النسبي داخل المجموعة [2]، ومع ذلك فالأقطار العربية تمثل منطقة جغرافية متصلة تزيد رقعتها عن عشر مساحة الأرض التي تطل على خمسة من أهم المحيطات والبحار

الدولية. وتختزن في باطنها ثروات طبيعية استراتيجية متنوعة بالإضافة إلى مواردها البشرية التي تبلغ حالياً ما يزيد على 300 مليون نسمة تمثل 5% من سكان المعمورة. ولكن هناك أيضاً سمات عديدة تجمع بين كل مجموعات الاقتصاد العربي تتمحور حول ظواهر التخلف والتبعية والتجزئة السائدة في العالم العربي من أهمها:

1- التخلف الحاد في مستويات تطور القوى الإنتاجية من مادية وبشرية وانعكاس هذا التخلف على طرق الإنتاج وحجم الإنتاج الإجمالي وصافي الدخل القومي ومعدلات نمو فروع الاقتصاد فيما عدا القطاع الأجنبي من الاقتصاد المتمثل في الصناعة الاستخراجية، خاصةً النفط.
2- التركيب المشوه والتباين الشديد في مساهمة القطاعات الإنتاجية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي.
3- التمايز في توزيع صافي الدخل القومي بين الطبقات والفئات الاجتماعية لصالح أصحاب رأس المال وملاك الأراضي والعقارات مع سوء توزيع الدخل القومي واستخدامه بين فروع الاقتصاد.
4- بروز الطابع الاستهلاكي للاقتصاد وارتباطه بضعف حجم التراكمات الرأسمالية، وسوء استخدامها، وبطبيعة تركيب التجارة الخارجية وتأثيراتها غير الفعالة والسلبية على معدلات النمو الاقتصادي، وما خلفته من تبعية للاقتصاد العالمي.[1]

وابتداءَ من بزوغ الحقبة النفطية في التاريخ الاقتصادي العربي في أعقاب حرب 1973، أصبح النفط ضابطاً لأنماط التنمية المتبعة وبدأ الاقتصاد العربي حقبة من التنمية الشاملة ليس في الدول النفطية وحدها بل وامتدت آثارها إلى الدول غير النفطية.[3]

وهكذا اتجهت الدول العربية إلى تبني خطط اقتصادية طموحة للتنمية، بحيث تقلل من اعتماد البلدان العربية على الصادرات في المواد الأولية والسلع الغذائية، وتقليل اعتمادها على السلع المصنوعة في البلاد المتقدمة. ولكنها لم تلبّ الطموح بسبب اعتمادها الكبير في التنمية الاقتصادية، على تطور الاقتصاد العالمي، كما أصبح التصدير المتزايد لرأس المال من السمات المميزة للدول النامية عموماً والعربية خصوصاً حيث يجبرها العالم الرأسمالي بمختلف الوسائل على استمرار هذا النمط من التكامل من خلال سياسات النقود والائتمان العالمية.[3] ولهذا تعتمد مجموعة الدول النفطية اعتماداً كلياً على عائدات النفط. بينما تعتمد غير النفطية على تحويلات العاملين في الخارج وتدفقات رأس المال الأجنبي والاقتراض من السوق المالية الدولية. بالإضافة إلى حصيلة بيع الصادرات من السلع الأولية، ولهذا فإن انزلاق الاقتصادات العربية في طريق الاندماج في الاقتصاد العالمي عادة ما يتم طوعاً أو كرهاً على حساب التكامل العربي الأمر الذي يفسر طبيعة هياكل الإنتاج في البلدان العربية، وتفاقم المديونية الخارجية. واتجاهات الاستثمار الخارجي، واتساع الفجوة الغذائية، واستيراد معظم السلع الاستهلاكية والإنتاجية من الخارج.[4]

أسباب ضعف الاقتصاد العربي:

يعد الكتّاب الاقتصاديون أسباب الضعف العربي ويضعون في المقدمة منها: .[5]

1- ضعف تنوع القاعدة الاقتصادية.
2- شدة التأثر بالصدمات الخارجية.

3- هيمنة القطاع العام وعدم خضوعه للمنافسة واعتماده على التحويلات والإعانات الحكومية.

4- وكذلك تأثير التطورات الحادثة في البيئة الخارجية على البلدان فرادى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال أسواق السلع والعمل.

5- تناقص التمويلات المتلقاة من المواطنين العاملين في الخارج التي كانت تسهم في تحسين حساب ميزان المدفوعات لبلدان عديدة في المنطقة، كما تُحدِث تأثيراً على أدائها الاستثماري.

6- تباطؤ إجراءات الإصلاح الاقتصادي الكلي وفي القطاع المالي، وغيرها من الإصلاحات التي تشجع عملية تعبئة الأموال من المصادر الدولية.

كما أن التطورات العالمية الأخيرة توحي بأنه سيتعين على بلدان المنطقة الدخول في منافسة من أجل الحصول على تدفقات من رؤوس الأموال إلى الداخل في ظل مناخ استثماري يتسم بقدر أكبر من الحيطة والحذر.

7- تعثر الوصول لحلول سلمية للصراع العربي – الإسرائيلي، مما يتطلب إنفاقاً عسكرياً كبيراً ويعرقل الاستثمار الأجنبي المباشر، ويضعف السياحة.

8- تعثر سياسة الخصخصة وإلغاء القيود تعزيزاً لاستجابة العرض في بلدان المنطقة.

9- اضطراب المالية العامة، وضعف المدخرات المحلية.

10- مشاكل سوق العمل التي تتسم بالجمود والقصور في أوجه كثيرة.

11- ضعف قاعدة الموارد البشرية، لعدم كفاية التعليم خاصة بالنسبة للإناث.

12- تعقد إجراءات الاستثمار وكثرة الحواجز التي تواجه المستثمرين الأجانب.

13- ضعف أنظمة الوساطة المالية.

14- تعثر تحرير التجارة الخارجية ونظم المدفوعات.

ولقد أصبح الحديث عن الإمكانات الاقتصادية العربية حديثاً شديد التكرار، وزخرت أدبيات الاقتصاد العربي وثقافته بالدراسات وبالتحليلات التي تؤكد أن تكامل الموارد العربية، وتكامل إمكانات اقتصادات الدول العربية، يؤلفان (أنموذجاً اقتصادياً) رائع التناسق، ومحكم الروابط، ويؤدي إلى قيام قوة اقتصادية فاعلة ومتجاوبة مع حاجات العصر، تتعامل بكفاءة مع القوى الاقتصادية العالمية.

فالدول العربية تتميز بوجود الموارد الأساسية والرئيسة بخاصية التكاملية وتتيح مثل هذه الخاصية المتميزة في الموارد العربية بتكامليتها للاقتصاد العربي: مجالاً رحباً لمواجهة التحديات الاقتصادية بكتلها المختلفة.

غير أن التكاملية في الاقتصادات العربية، ليست صفة تجميلية لهذه الاقتصادات ولا هي خطة تجميعية لاقتصادات متفرقة، لأنها تشكل بالفعل ميزة نسبية لهذا التكامل في مختلف القطاعات الإنتاجية والاقتصادية السائدة في مجتمعاتها.

فعلى صعيد الإنتاج الصناعي، فإن الصناعات المعدنية والهندسية بحاجة ماسة إلى توافر المعادن كالذهب والفضة والحديد، والزنك والمنغنيز والنحاس، والرصاص، وكلها متوافرة في هذا القطر أو ذاك بكميات تجارة واسعة.

أما الصناعات البتروكيماوية، والكيماوية والبلاستيكية، فتوفر مدخلاتها تكون في الثروة البترولية العربية الهائلة، كما يمكن أن توفر الصناعات الغذائية المعتمدة على المحاصيل الزراعية والثروات الحيوانية، وهذا يعطي للصناعات

الاستخراجية والتحويلية قيمة مضافة عالية، وميزة نسبية تنافسية مرموقة ومؤثرة.

وعلى الصعيد المالي تتوافر ثروات مالية وعوائد تصدير ثروات طبيعية وفيرة وغزيرة، في وسعها أن ترفد أية فعاليات بنائية وإنشاءات هيكلية، وتوفر المستلزمات بكفاءة وسرعة لصالح حركة التنمية العربية الشاملة.

أما على صعيد الموارد البشرية، فإن البلدان العربية تزخر بالكفاءات العلمية وأصحاب المهارات الفنية، وبالضالعين في أسس المعرفة الإنتاجية، كما تزخر بالعمالة المدربة، وبالمؤهلين القادرين على إدارة المؤسسات الإنتاجية والخدمية وإنجاحها وتطوير أدائها وتحسين مخرجاتها.[6]

لكن بقاء جهود هذه القدرات البشرية الخلاقة المبدعة مبعثرة، وعاملة في اقتصادات منفصلة تحت ظروف متضاربة، أدى إلى بروز ظاهرة هجرة العقول العربية إلى دول وفرت لها فرص العمل الإبداعي.

إنَّ تحقيق استجابة فاعلة لشروط التأقلم مع الوضع الراهن في ظل العولمة والتواؤم مع الأنظمة العالمية ومتطلباتها، مرهون بسعي الدول العربية إلى تفعيل الطاقة المجتمعية الكامنة فيها، وتنمية القدرات العلمية والتقنية على صعيد الابتكار والتجديد، وحشد الطاقات الاقتصادية وتوجيهها نحو الاندماج الاقتصادي العربي، إضافة إلى توسيع علاقاتها المالية والتجارية.

فالتقارب والتعاون لا يعتمدان على فعل الحكومات ونشاطها فحسب، بل يجب أن يبدأ ويتزايد بين رجال الأعمال والمال، وتنمية المصالح المشتركة بينهم، ومن خلال نشاط المنظمات العربية والنقابات والاتحادات الصناعية والتجارية.[7]

فالسبيل الأفضل في الوقت الراهن على الأقل هو العمل عن طريق جامعة الدول العربية، شريطة تطوير أدائها لضمان الفاعلية المناسبة، ولا سيما بعد الهجوم الأمريكي على نفط العراق.

فإن تنقيح مشروع ميثاق الجامعة العربية التي طالت رقدته في الأدراج، وإعادة طرحه على طاولة المناقشة أصبح أمراً مصيرياً فما زالت الفرصة سانحة لإنجاز بديل قومي في مواجهة البدائل الإقليمية.

فالحديث عن تطوير النظام العربي وصولاً إلى تأسيس نظام عربي جديد، يجب أن يكون جزءاً من استراتيجية لمواجهة التحدي المصيري للوطن العربي، ورفض الشرق الأوسط بكل مسمياتها الجديدة (الشرق الأوسط الجديد، الشرق الأوسط الكبير) التي تعني في المحصلة النهائية، الاندماج تحت جناح إسرائيل، التي ترنو إلى فرض هيمنتها وسيطرتها على المنطقة، وهو هدفها الثابت.

فعلى العرب في هذه المرحلة التي تتعرض فيها دولة عربية لنهب ثرواته الباطنية، التدرج في التطبيق وتحقيق الإنجازات التي تتلاءم مع القدرات العربية الراهنة.[8] في المدى القريب ثم التقدم خطوة خطوة نحو تحقيق التضامن العربي مع تفعيل دور الجامعة العربية كإطار مؤسسي لممارسة هذا التضامن، وخصوصاً مع بروز ظاهرة التكتلات التجارية العملاقة التي تفرض نفسها وتتمايز على امتداد القارات جغرافياً وسياسياً. حيث بدأ النظام الاقتصادي العالمي الجديد يتشكل كحتمية أفرزتها ظروف انتهاء الحرب الباردة، واحتدام الصراع من أجل اقتسام الأسواق الكبرى وبسط نفوذها التجاري تحقيقاً لمبدأ تعظيم المنافع، ولم يكن العرب في غفلة عن إدراك أهمية التكتل الاقتصادي في إطار منظمتهم القومية (جامعة الدول العربية) لتسهيل التبادل التجاري وتحريره وانتقال رؤوس الأموال واتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية. إلا أن هذه المشروعات الطموحة لم تجد طريقها إلى التطبيق وواجهت خلال العقود السابقة والحالية العديد من المشاكل والمعوقات، وإذا كان الخطاب السياسي الحالي قد عاد مجدداً يدعو لإحياء السوق العربية المشتركة، فإن ذلك يمثل مناخاً مواتياً لبدء العمل وفقاً لخطة تتضافر من أجل تنفيذها كل الجهود المخلصة من خلال:

أولاً: الإسراع بوتيرة العمل.

بإقامة منطقة التجارة الحرة الكبرى بعد إعلانها بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 1997/2/19 .[6]

وإلزام الدول العربية باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة خلال عشر سنوات ابتداء من 1998/1/1 حيث يتم تحرير السلع المتبادلة وتخفيض الرسوم الجمركية، ومعاملة السلع العربية معاملة السلع الوطنية، وهذا ما لم يتحقق بالمستوى المطلوب حتى الآن.

ثانياً: التنسيق والتعاون بين البنوك المركزية العربية.

تهدف إلى إيلاء اهتمام أوسع في عمليات صندوق النقد العربي للبعد التنموي للأقطار العربية

ومساعدة الدول العربية على تجاوز مصاعبها في مديونيتها وتذليل عبء هذه المديونية بهدف توجيه ادخارات محلية أكبر نحو استثمارات تنموية.[6]

ثالثاً: القطاع الخاص وأثره في دفع عملية التنمية الاقتصادية العربية من خلال ما يلي:

1. إرساء إطار تشريعي وتنظيمي ملائم يضبط عملية الخصخصة ويوحدها، وذلك توخياً للمصلحة العامة.
2. تأمين أسس الاستقرار الاقتصادي الكمي وتحرير التجارة الخارجية، ذلك أن كليهما يسهم في رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية، إضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
3. تطوير الطاقة المؤسسية لما لها من تأثير إيجابي في عملية الخصخصة وفي مسار التنمية الاقتصادية.
4. تطوير القطاع الصناعي العربي ليصبح أكثر ديناميكية.
5. تطوير الأسواق المالية العربية وتعميق دورها في التنمية العربية.
6. إقامة السوق العربية المشتركة، لأن من شأن ذلك أن يوفر فرصاً أوسع للقطاع الخاص العربي لرفع مستوى كفاءاته الإنتاجية وخلق فرص العمل.
7. الاهتمام بالبعد الاجتماعي لا سيما الضمان الاجتماعي بكل جوانبه.[6]

رابعاً: التركيز على المعلوماتية ودورها في تحقيق التعاون الاقتصادي العربي: [6]

تعد المعلوماتية اليوم واحدة من أكبر ثلاث صناعات في العالم، ويزداد عدد الشركات العاملة في هذا المجال باضطراد كبير، لذلك ينبغي على الدول العربية التحرك لإيجاد البيئة الوطنية المناسبة لإنجاح قطاع المعلوماتية فيها واستخدامه في تحقيق التعاون الاقتصادي العربي. من خلال:

1. تنويع الاقتصاد بإيجاد صناعات جديدة.
2. تحسين إنتاجية الفرد العربي عبر توظيف الأدوات المعلوماتية فيها.
3. إيجاد فرص عمل جديدة ذات دخل عال.
4. توفير صناعة للبرمجيات العربية تختص ببعض المجالات البرمجية التي يوجد للعامل العربي فيها ميزات تفاضلية.
5. تحسين الأداء الإداري للدولة وتقييس التعامل مع المعلومات وتوثيقها.

6. المساعدة في اتخاذ القرار على جميع المستويات من خلال توفير المعلومات اللازمة بشكل سريع وصحيح.
7. زيادة المردود من النظم المعلوماتية الحكومية بالإقلال من الهدر وتخفيض التكلفة في شراء النظم والبرمجيات.
8. تطوير البنية التحتية في المعلومات والاتصالات في الدول، وعلى مستوى الوطن العربي، مما يمهد لدخول عصر المعلومات واقتصاده بكل قوة.
9. تشجيع توليد المعلومات وحماية ملكيتها وحماية تداولها، عبر تنظيمات توجه السياسة الوطنية للمعلوماتية.
10. التشبيك المعلوماتي للوطن العربي، مما يساعد في التجارة البينية وفي توحيد مختلف النواحي في الوطن العربي.

خامساً: الاتحاد الجمركي العربي: [9]

الذي يسمح باختلاف السياسات الاقتصادية في ما بين الأقطار العربية، ولا تستدعي درجة عالية من وحدة الموقف السياسي، وإنما تقتضي استشعاراً بالمخاطر التي تحملها (الشرق أوسطية، منظمة التجارة العالمية، العولمة) على هوية مقومات الوجود للاقتصادات العربية الراهنة.

فالمقصود بالاتحاد الجمركي وضع الخطوط العامة التي توجه السياسة الاقتصادية للبلاد العربية في علاقتها مع بعضها بعضاً في ظل الاتحاد الجمركي المنشود.

سادساً: تجميع القوى والموارد العربية: [10]

لابد من وجود استراتيجيات جديدة تقوم على تجميع القوى والموارد العربية، في ظل توفير المناخ والضمانات المناسبة التي تساعد على تحريك الموارد الاقتصادية بين الأقطار العربية، خاصة في مجال الاستثمار العربي المشترك.

وحرية انتقال رؤوس الأموال العربية بين الأقطار العربية، وتشجيع وتسهيل عمليات الاستثمار، بما يعود بالنفع على الدولة المضيفة والمستثمرة، وعدم خضوع رأس المال العربي والمستثمر لأية تدابير خاصة قد تعيق من حركته وتلحق ضرراً بأي من أصوله أو احتياطاته أو عوائده، كلياً أو جزئياً وضرورة وجود ضمانات قانونية كفيلة بخلق إطار مناسب لتحرك رؤوس الأموال والمستثمرين دون عوائق.

سابعاً: التنسيق في مجال العلاقات الخارجية مع التجمعات الاقتصادية الجديدة:

ويتطلب إعادة صياغة علاقات المجموعة العربية بالتجمعات الاقتصادية الكبرى في العالم للحصول على أكبر قدر ممكن من المزايا التفضيلية في مجالات التبادل التجاري واستيراد البضائع المختلفة.[10]

. تلك هي بعض التصورات الأولية لمحاولة التحرك العربي تماشياً مع الترتيبات العالمية الجديدة، وهي بلا شك تحتاج إلى مزيد من التعميق والإنضاج والتفصيل، وضرورة تحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون الاقتصادي بما يخلق منظمة اقتصادية دفاعية قادرة على مواجهة هيمنة الاقتصادات العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بشعاراتها الجديدة والقديمة. كالنظام الشرق أوسطي ونواته الاقتصادية السوق الشرق أوسطية لمصلحة حليفها الاستراتيجي إسرائيل والعولمة من أجل أمركة العالم وطبعه بطابعها المميز، وفي النهاية لا بديل عن التنسيق والتعاون العربي لأنه الملاذ الوحيد والناجح في ظل الظروف الدولية السياسية والاقتصادية الراهنة.

دور النفط في الاقتصاد العربي:

ينتج الوطن العربي نحو ثلث بترول العالم ويحتوي باطنه على ثلثي الاحتياطي العالمي المؤكد والوطن العربي سوق هائلة للسلع والتكنولوجيا ومجال واسع للاستثمار.[11]

وقطاع النفط يلعب الدور القيادي في الحياة الاقتصادية والمحرك للاقتصاد العربي والرافد لأنشطته المختلفة، لا سيما في البلدان المصدرة لهذه المادة الأولية، وكذلك للبلدان العربية الأخرى. فعائدات النفط لا زالت تسهم بدور رئيس في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتشكيل الموارد الأساسية لموازنات البلدان المنتجة. كما لعب العون المالي وتحويلات العاملين دوراً مهماً في اقتصاديات البلدان غير المنتجة للنفط، واستطاعت حكومات البلدان النفطية من خلال العوائد أن تسيطر على الإنفاق العام الذي يشكل المحرك الفعال للأنشطة الاقتصادية .وكان لتنامي القطاع النفطي في الاقتصاد العربي، وللطموح في تحقيق طفرات تنموية، واختيار بعض أنواع التنمية التصنيعية أثر بعيد في اعتماد معظم الاقتصادات العربية على القطاع الخارجي وارتباطها العضوي مع السوق العالمية وتكاملها الدولي في حقول الإنتاج والتبادل والاستثمار والتكنولوجيا وذلك على حساب التكامل العربي المتكافىء.

ولقد استمر الاقتصاد العربي في مواجهة العديد من التحديات التي تحد في مجملها من قدراته التنموية الحقيقية، خاصة استنزاف موارده وإفراغ مكتسباته من جوهرها، وتعددت أوجه الاستنزاف للموارد العربية عن طريق إلغاء التصحيح النسبي لأسعار البترول الخام عن طريق مجموعة من الإجراءات المضادة منها، خاصة الدفع المتعمد في أسعار السلع والخدمات المصدرة إلى السوق العربية، وزيادة مقادير المختزنات الاستراتيجية البترولية لمواجهة أي نقص في الإمدادات وضبط الأسعار، ثم رفض ربط أثمان البترول بأثمان السلع الصناعية، وإيجاد بدائل للطاقة. كما أسهمت سياسة التضخم المتزايد في تآكل القيم الحقيقية للمدخرات، وتفاقمت آثارها بمفعول الفوضى النقدية العالمية، والوقوع في فخ الاستهلاك، تلك هي البيئة الاقتصادية التي أطاحت بتطورات الاقتصاد العربي واعتماده المطلق على الموارد النفطية، ولم تجد تحذيرات الاقتصاديين العرب آذاناً صاغية حتى بلغت المأساة ذروتها خلال النصف الأول من عام 1998. عندما انهارت أسعار النفط في السوق العالمية وأثار هذا الوضع قلق البلدان العربية المصدرة للبترول التي تعتمد على موارده بنسبة تصل في بعضها إلى 95% من ناتجها المحلي الإجمالي. [1] ذلك أن تدني أسعار النفط يعني انخفاض العائدات وما يترتب عليها من عجز الموازنات العامة ولجوء إلى الاقتراض وركود في النشاط الاقتصادي.

ولقد ابتدع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية مختلف آليات استنزاف الموارد العربية وكان أخطرها أثرً ةًاً تأجيج نار الحروب وتسويق صفقات السلاح التي بلغت ذروتها عام 1991، حرب الخليج الثانية التي جاءت لتتوج العديد من التطورات الاقتصادية والسياسية الجارية على الصعيد العالمي. وكان لها تأثير ليس عالمياً فقط، بل إن تأثيرها على الوطن العربي عامة. حيث كان إيجابياً لاقتصادات دول معينة، وكانت أكثر نفعاً لأمريكا بتدميرها العراق والكويت. دفعة واحدة ونجد إسرائيل أيضاً أكثر المنتفعين تجميعاً لغنائم هذه الحرب التي كان لها الأثر البالغ على الاقتصاديات النفطية العربية.[11]

وهكذا فقد النفط العربي الكثير من عناصر فعاليته بسبب الضعف الشديد في الإرادة السياسية لمنتجيه العرب، وبسبب غياب استراتيجية نفطية متسقة لهم.[12]

إن مواجهة هذه التحديات لا يمكن أن تتم إلا من خلال عمل عربي مشترك في إطار تخطيط تكاملي سليم يربط

بين المصالح القطرية والقومية، ويحقق الأهداف الاستراتيجية التي تمثل القاسم المشترك الأعظم للمجموعة العربية، إلا أن الواقع يكشف حالة الاقتصادات العربية التي لا تزال تشكو من غياب التصور التكاملي التنموي الذي يربط بين المصالح القطرية، ويشكل المنطلق الأساسي لبناء القاعدة الاقتصادية العربية المترابطة النمو والتطور. فعلى المستوى الوطني لم يقدر لواردات النفط أن تلعب دورها في تحقيق تنمية اقتصادية وطنية. بمعنى خلق مصادر دخل بديلة ومتنوعة ذات مصدر إنتاجي داخل أو خارج القطر من شأنها أن تقلل الاعتماد على موارد النفط، وتزيد من درجة الاعتماد على الذات في مواجهة حاجات الاقتصاد الوطني، أما على المستوى القومي فقد حسمت حرب الخليج الثانية الإجابة على دور النفط في التنمية العربية، من خلال استنزاف موارد المنطقة وارتهانها لعقود قادمة.

ولعب النفط دوراً مهماً في التنمية العربية منذ قيام الأقطار العربية المصدرة للنفط بتملك زمام الصناعة النفطية في النصف الأول من السبعينيات، حيث كان الهدف هو تحرير النفط العربي من السيطرة الأجنبية، ووضع الموارد النفطية في خدمة التنمية الوطنية والقومية، وفي هذا الإطار تم رفع (سعر برميل النفط في خريف 1973 من قبل أوبك من 2.5 دولار إلى 34 دولار للبرميل حتى عام 1981) أي أكثر من ثلاث عشرة مرة خلال ثماني سنوات، وقد لعبت الموارد النفطية دوراً مركزياً في تكون الناتج المحلي الإجمالي. وفي تغذية الإيرادات العامة للدولة، ويقدر الخبراء جملة الموارد النفطية للأقطار العربية المصدرة للنفط خلال العقدين الماضيين بما يتجاوز الألفي مليار دولار بمعدل مائة مليار دولار سنوياً لأقطار لا يصل مجموع سكانها 65 مليوناً.[13]

غير أن الترابط بين قطاع النفط وبقية الأنشطة الاقتصادية لا يزال ضعيفاً، وأدى ذلك إلى اتساع الفجوة التقنية والإنتاجية فيما بين الصناعة النفطية وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وفي ظل الظروف الدولية الراهنة وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على منابع النفط العربي جعل من النفط نقمة بدل أن يكون نعمة للاقتصاد العربي وظروفه السيئة.

الاستنتاجات والتوصيات:

ـ نستنتج أن النفط العربي يلعب دوراً إيجابياً في التنمية والاقتصاد العربي، ولكن وقوف الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط مكتوفة الأيدي أمام التحديات والأخطار المحدقة باقتصادنا واستقرارنا ووجودنا خلق اقتصاديات التبعية. وأن التأخر في استغلال وجود النفط كسلاح وكسلعة استراتيجية يفقد الاقتصاد العربي أهم عنصر من عناصر وجوده كاقتصاد فاعل ومؤثر في القرارات الاقتصادية والسياسة الدولية.

. بالرغم من تزايد الضغوط والتهديدات واحتلال العراق ونهب ثرواته، فإن الدول العربية لم تقم بأي خطوة إيجابية وفعالة لوقف هذا النزيف النفطي من أحد أهم مصادرها النفطية الضخمة، أي ضرورة توفر الإرادة السياسية لاتخاذ قرارات سياسية حاسمة وجريئة من قبل الحكومات العربية مجتمعة،لإيقاف النزيف النفطي العربي المستمر.

ـ إن ضعف الاقتصاد العربي عائد إلى لجوء الدول العربية إلى التفرد ببرامجها الاقتصادية وتغليب مصلحة الاقتصاد القطري على حساب ومصالح الاقتصادات العربية الأخرى.

. تزايد الضغوط على الدول العربية لتنميط سياساتها الاقتصادية وفقاً للنموذج الدولي وتسريع وتائره وفقاً للإبقاء الإسرائيلي.

التوصيات:

بالرغم من جميع التحديات التي تحاول تفكيك الاقتصاد العربي وإعادة تركيبه والتي تجري على قدم وساق وتأخذ أشكال ومسميات مختلفة، فإنه يجب على الدول العربية اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي. لتحسين واقع الاقتصاد العربي من خلال تفعيل دور الجامعة العربية، وضرورة المصالحة الاقتصادية، وتوظيف الامكانات المتاحة. للوصول إلى الصيغة النهائية للتعاون الاقتصادي العربي على شكل السوق العربية المشتركة. لمواجهة مشروعات الشرق أوسطية بكل مسمياتها القديمة منها والحديثة، فمن هذه اللحظة وحتى تتمكن الدول العربية من اتخاذ القرارات المناسبة. إذ لا بد من العمل والاستفادة من الخبرات الاقتصادية العالمية للتكتلات الاقتصادية الأخرى. وإسقاطها على ما يناسب واقع الاقتصاد العربي الراهن. فالمطلوب توافر إرادة التغيير والعزم من خلال هيكلة جديدة لمؤسسات العمل العربي المشترك يتم بموجبها فصل العمل الاقتصادي عن العمل السياسي في جامعة الدول العربية، وإنشاء منظمة جديدة ومستقلة وبصلاحيات اقتصادية واسعة، ومدها بأفضل الخبراء والكفاءات الاقتصادية المتخصصة، ويكون لها ميزانية مستقلة تمولها الدول العربية بشكل إلزامي بعيداً عن ردود الأفعال السياسية،وأن يلعب الإعلام العربي دوراً في إبراز أهمية السوق العربية المشتركة والعمل على تنفيذها ،من خلال أهمية المشاركة الشعبية في الدعم والتنفيذ والتعامل مع المنتج العربي، وبلورة رأي عام ضاغط ومتزايد في اتجاه التكامل، مع عدم إغفال دور المؤسسات العلمية والمثقفين العرب، ومراكز الأبحاث في نشر الدراسات المعمقة حول المعوقات والمشاكل التي تواجه السوق العربية المشتركة ووسائل تذليلها.

المراجع:

1- المنذري، سليمان، *السوق العربية المشتركة* في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004 ،303.

2- زلزلة، عبد الحسن، *المستقبل الاقتصادي للأقطار العربية*، مجلة شئون عربية، العدد 41، آذار 1985، 49-66.

3- دجاني، برهان، *هموم التنمية الاقتصادية العربية في مرحلة الوفرة المالية لدول النفط*، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد الثامن، تموز 1979، 172.

4- محمود الإمام، محمد، *مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك*، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1993، 253.

5- نافع، إبراهيم، *انفجار أيلول بين العولمة والأمركة*، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، 217-218.

6- مجموعة من الباحثين، *التعاون الاقتصادي العربي وآفاق المستقبل*، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان،2001، 175.182.

7- سعد الدين، إبراهيم، *العرب والتحديات الاقتصادية العالمية*، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 1999، 40.

8- عبد الوهاب، علاء، *الشرق الأوسط الجديد*، سنا للنشر، 1995، 214.

9- لبيب، محمد شقير، *العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية*، القاهرة، 1958، 98.

10- عبد الفضيل، محمود، *التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي*، ندوة بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 1994، 278.

11- عبد الرحيم، إكرام، *التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي*، مكتبة مدبولي، القاهرة 2002، ص93.103.

12- حمودة، كمال عمر، *التحديات التي تواجه النفط والغاز العربي خلال القرن القادم وأثرها على التنمية العربي في الاقتصاد العربي في مواجهة تحديات القرن الواحد* والعشرين، معهدا لبحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1998، 285.

13- الجبلي، فاضل، *واردات النفط العربي ومشروعات التكامل البديلة في الوطن العربي*، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت 1997، 164.